



caec^{2nd}
CONFERENCE

وقائع المؤتمر العلمي الثاني

لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك

تحت عنوان

(نحو بيئة مستدامة واعدة من خلال تمكين وتبني
تقنيات الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي)

برعاية



CBI IQ



UOD.AC



caec.uod.ac
caec.conference@uod.ac

واقع للشمول المالي في العراق للمدة (2017-2023)

أ.م.د. شيماء رشيد محيسن

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة

كربلاء

Shayma.r@uokerbala.edu.iq

أ.م.د. سهيلة عبد الزهرة مستور

كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية

dr_sohayla1973@uomustansiriyah.edu.iq

أ.د. مصطفى كامل رشيد

كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية

dr_mustafa_kamel@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص

يهدف الشمول المالي تمكين كافة شرائح المجتمع من التمويل والفعاليات المصرفية بما يخدم مصالحها الاقتصادية وتسيير فعاليتها التجارية وما يتعلق بنشاطها الاقتصادي، وهو ما يسهم في تحسين دخول اغلب فئات المجتمع والارتقاء بالمستوى المعاشي والصحي وغيره للسكان، الامر الذي يرسخ الابعاد التنموية للشمول المالي، ويجعله ذا مغزى تنموي طويل الاجل، اذ يواجه الشمول المالي في العراق تحديات كبيرة تتمثل في أساسها الابعاد والممكنات التي يمكن ان يسهم البحث في اثرائها وتبسيط الضوء عليها، يفترض البحث ان تطور مراحل الشمول المالي يعزز من البيئة التكافلية في المجتمع، وهو ما يدعم التنمية المستدامة في الاقتصاد. اعتمد البحث على مجموعة مختارة من المؤشرات الخاصة بالابعاد التنموية للشمول المالي ومدى تطورها في الاقتصاد العراقي، فضلا عن تحليل مؤشرات الشمول المالي للمدة (2016-2023)، توصل البحث الى ان اغلب المؤشرات التنموية ذات الصلة بالشمول المالي كانت منخفضة ومتراجعة خلال مدة البحث، أوصى البحث بضرورة متابعة الابعاد التنموية للشمول المالي والاهتمام بها من قبل صناع القرار، بما يخدم الأجيال الحاضرة والقادمة على خطى الشمول المالي المستدام.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التنمية المستدامة، الأنشطة المصرفية، التمويل المصرفي.

Abstract

Financial inclusion aims to enable all segments of society to access financing and banking activities that serve their economic interests, manage their commercial activities, and all that is related to their economic activity. This contributes to improving the incomes of most segments of society and raising the standard of living, health, and other aspects of the population. This consolidates the developmental dimensions of financial inclusion and gives it a long-term developmental significance. Financial inclusion in Iraq faces major challenges, the basis of which are the dimensions and potentials that the research can contribute to enriching and shedding light on. The research assumes that the development of the stages of financial inclusion enhances the interdependent environment in society, which supports sustainable development in the economy. The research relied on a selected set of indicators related to the developmental dimensions of financial inclusion and the extent of their development in the Iraqi economy, in addition to analyzing the financial inclusion indicators for the period (2016-2023). The research concluded that most of the developmental indicators related to financial inclusion were low and declining during the research period. The research recommended the necessity of following up on the developmental dimensions of financial inclusion and paying attention to them by decision-makers, in a way that serves the present and future generations on the path of sustainable financial inclusion.

Keywords: Financial inclusion, sustainable development, banking activities, bank financing.

مقدمة

قدم البنك المركزي العراقي العديد من المبادرات ووضع العديد من الخطط الداعمة للشمول المالي، وسعى الى تنفيذها ومراقبة تحقيقها على ارض الواقع بالتعاون مع المصارف العراقية، وقد الكثير من التسهيلات في الإجراءات والتشريعات النافذة التي تدعو الى تطبيق الشمول المالي في العراق خلال مدة البحث، لتتوافق مع الدعوات الدولية للشمول المالي بما يحقق الارتقاء بواقع الأداء المصرفي، ويدعم الأنشطة الاقتصادية الحقيقية وتخفيف معدلات الفقر والبطالة. على الرغم من ذلك فان الاقتصاد العراقي يمر بظروف اقتصادية صعبة وسياسات اقتصادية كلية غير مناسبة تسببت بهدر كبير في الفوائض المالية التي تحققت في السنوات الماضية جراء تصدير النفط الخام، وعدم الاستخدام الأمثل للعديد من الموارد الطبيعية.

مشكلة البحث

ان تنفيذ الشمول المالي في ظل تردي اغلب مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العراقي يواجه العديد من التحديات لعل أهمها الزيادة السكانية التي تفرض تحديات كبيرة امام القطاع المصرفي من اجل تنفيذ الشمول المالي لكي يصل الى كافة شرائح المجتمع، الامر الذي يدفع باتجاه تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

أهمية البحث

لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ضمن خطط الدولة في ظل ضعف الشمول المالي او تأخر في تطبيقه، لكون الشمول المالي خطوة مهمة باتجاه التنمية الاقتصادية المستدامة، والتي تعمل على مواجهة الفقر وتحقيق العدالة والمساواة في فرص العمل لكافة شرائح المجتمع، من خلال توفير التمويل وتنشيط دور المصارف في تقديم الخدمات المصرفية النوعية، وانتشار كافة معدات تلك الخدمات الالكترونية والرقمية من اجل الاستفادة منها بشكل كبير ضمن المجتمع.

فرضية البحث

يفترض البحث ان تطور مراحل الشمول المالي يعزز من البيئة التكافلية في المجتمع، وهو ما يدعم التنمية المستدامة في الاقتصاد.

هدف البحث

يهدف البحث تحليل ابرز مؤشرات الشمول المالي للوقوف على اهم التحديات التي تواجهها وتواجه انتشار الشمول المالي في الاقتصاد العراقي.

الحدود المكانية والزمانية

تمثلت الحدود المكانية بالعراق، اما الحدود الزمانية فهي المدة (2017-2023) والتي تمثل انطلاق الشمول المالي في العراق لغاية الوقت الحاضر.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي

أولاً: مفهوم الشمول المالي

تباينت التعاريف لمصطلح الشمول المالي ووفقاً لصندوق النقد العربي (2015)، هناك حاجة إلى نشر ثقافة مالية تساعد كل فرد على اتخاذ القرار الصحيح للحفاظ على مدخراته بالحد الأدنى وتنمية استثماراته، في سوق شهد في الآونة الأخيرة الكثير من التعاملات المالية التي أكدت نتائجها أن المتعاملين في غالبيتهم لا يملكون القدر الكافي أو اللازم لدخول السوق وإبرام العقود المالية وإجراء التصرفات مع غيرهم من الأفراد أو المستثمرين أو المؤسسات المالية والمصرفية (الين، 2019، ص:9)، ويعرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم من المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين، ويتم تقديمها لهم بطريقة تتصل بالمسؤولية والاستدامة.

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتحقيق المالي (INFE) عرفت الشمول المالي بأنه العملية التي يتم خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي. كما يشمل توسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية المالية، وذلك بهدف تعزيز المفاهيم المالية والاندماج الاجتماعي (رجال، 2019، ص:14).

ثانياً: أهمية الشمول المالي

تكمن أهمية الشمول المالي في النقاط التالية:

- 1: تعزيز التنمية الاقتصادية.
 - 2: تعزيز استقرار النظام المالي.
 - 3: تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم.
- وأيضاً أهمية الشمول المالي تتمثل في احتياج الناس إلى الحصول على الخدمات المالية لمساعدتهم على إدارة شؤونهم المالية وتحقيق أهدافهم، كتغطية مصاريفهم اليومية، والادخار للمستقبل، وحماية أسرهم من الصدمات. لقد بينت البحوث أن الخدمات المالية الرسمية تساعد السكان ذوي الدخل المنخفض والمهمشين على:
- 1: ادخار المال وتأمين مدخراتهم مما يساعد الأسر على إدارة التدفق النقدي غير المنظم، والاستهلاك السلس، والاستعداد للمستقبل.
 - 2: إرسال الأموال واستلامها من خلال خدمات الدفع، بما فيها التحويلات العائلية والإعانات الحكومية.
 - 3: تخطيط النفقات المنظمة مثل رسوم الخدمات العامة ورسوم التعليم وتسديداتها.
 - 4: التصدي لحالات الطوارئ.

ثالثاً: اهداف الشمول المالي

نظراً لاتساع دائرة الاهتمام بموضوع الشمول المالي وبصورة مستمرة من قبل مختلف الدول في العالم، وقد قامت علاقات داخلية وخارجية وتحالفات بين المؤسسات المالية نتجت عنها منافع متنامية والوصول بالخدمات المالية الى افراد المجتمع بمختلف فئاته للوصول الى الأهداف المطلوبة وهي:

1. بناء مجتمعات عادلة وسلمية ان الأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية في وضع أفضل للنجاح اقتصاديًا مما يعمل في الحد من عدم المساواة، لان خطر الإهمال وعدم المساواة خاصة لدى فئة الشباب، قد يؤدي بهم إلى الشعور بالحرمان من حقوقهم، مما قد يزيد من احتمال حدوث اضطرابات اجتماعية (النصراوي، 2020، ص:16)

2. دعم القطاع المصرفي عن طريق تنويع الأصول المصرفية

3. تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار والتوسع.

4. تخفيف مستويات الفقر في المجتمع

5. تسهيل الوصول الى مصادر التمويل الرسمية

رابعاً: ابعاد ومؤشرات الشمول المالي

نظراً لأهمية الشمول المالي اقترت مجموعة العشرين عام 2012 مؤشرات الشمول المالي الأساسية المقدمة من الشراكة العالمية، التي تتناول ثلاثة ابعاد رئيسة للشمول المالي وهي:-

1. الوصول Access

2. الاستخدام Usage

3. الجودة Quality

ويمكن توضيح الابعاد والمؤشرات من خلال الجدول 1

المؤشرات	الابعاد
- عدد نقاط الوصول للخدمات المالية - الترايط بين نقاط الخدمات - حسابات النقود الالكترونية	1. الوصول الى الخدمات المالية
- التحويلات - عدد البالغين الذين لديهم حسابات - عدد البالغين من لديهم تأمين - الحساب البنكي - الشركات من لديها حساب رسمي - الدفع عن طريق الهاتف - البالغين الذين لديهم تعامل مصرفي - استخدام الحسابات المصرفية - عدد معاملات الدفع غير النقدي	2. استخدام الخدمات المالية
- المعرفة المالية - السلوك المالي - حل النزاعات - العوائق الائتمانية - متطلبات الشفافية - تكاليف استخدام الخدمات المالية	3. جودة الخدمات المالية

source. GPFI,2016, G20 Financial Inclusion Indicators.

خامسا: العلاقة بين الشمول المالي واهداف التنمية المستدامة

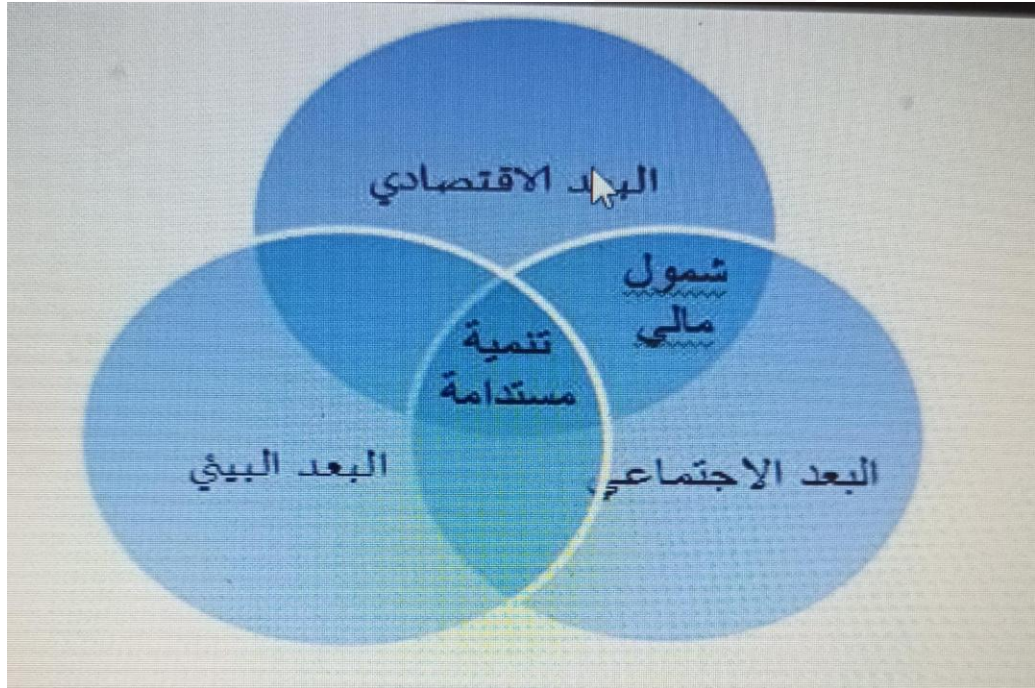
الشمول المالي يعد ركيزة اساسيه لتحقيق اهداف التنمية المستدامة والعلاقة تبين هنا من الفوائد المتبادلة بينهما الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما الادماج المالي والتنمية المستدامة عند تنفيذ سياسات الشمول المالي عن طريق الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والتي هي مهمة للتنمية المستدامة، لان هذه الهياكل توفر القنوات التي من خلالها يصل مقدمو الخدمات المالية الى افراد المجتمع البالغين بمختلف فئاته.

يحتل الشمول المالي دور مهم في تمكين اهداف التنمية المستدامة لعام 2030 ويظهر كعامل أساس ومهم في ثمانية من الأهداف السبعة عشر وتتمثل في الاتي: (UNCDF, 2022)

1. الهدف الأول هو القضاء على الفقر
2. الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتحقيق الامن الغذائي
3. الهدف الثالث تحقيق الصحة والرفاه
4. الهدف الخامس تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين
5. الهدف الثامن تعزيز النمو الاقتصادي
6. الهدف التاسع دعم الصناعة والابتكار والبنى التحتية
7. الهدف العاشر الحد من عدم المساواة

ويمكن ان نلاحظ تلك العلاقة من الشكل رقم 1 ان الشمول المالي يلبي متطلبات التنمية المستدامة عند تقاطع الابعاد الثلاثة الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

مخطط 1: العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة



Source: Ozili(a), P. (2022). Financial inclusion and sustainable development: an empirical association.

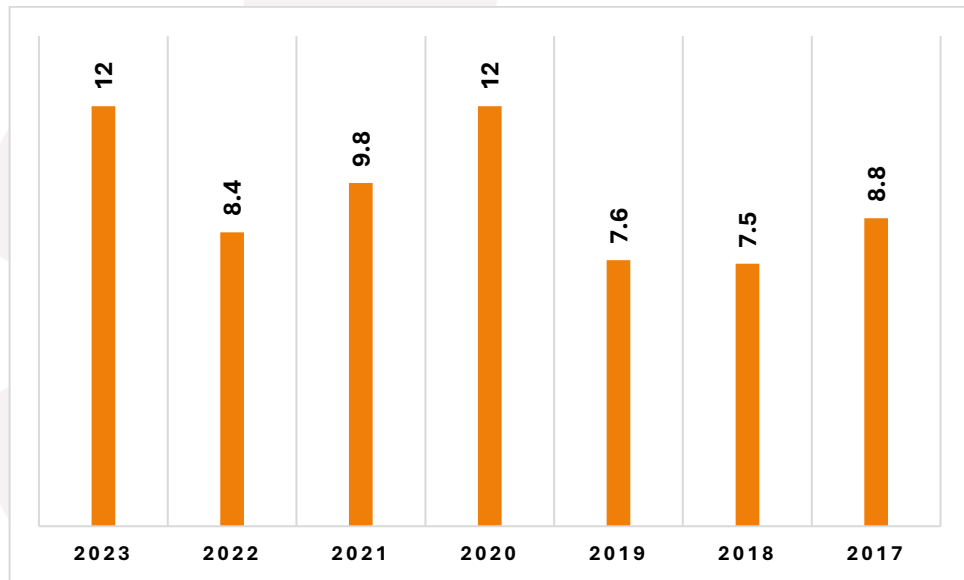
Journal of Money and Business, 2 (2). p 188.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات مختارة للشمول المالي في ظل الواقع التنموي المتأزم

1. نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي

يتبين من شكل (1) ان نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت عام 2017 (8.8%) فقط وهي نسبة متدنية جدا، وقد تقلبت حتى بلغت عام 2020 (12%) وهي اعلى نسبة بلغت خلال مدة البحث على الرغم من محدوديتها، واخذت بالانخفاض حتى بلغت عام 2022 (8.4%) بسبب تداعيات جائحة كورونا وإجراءات الحجز والوقاية التي قيدت النشاط الائتماني للقطاع الخاص، وقد ارتفعت قليلا عام 2023 لتصل الى (12%) مجددا.

شكل 1: نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2023-2017) (%)

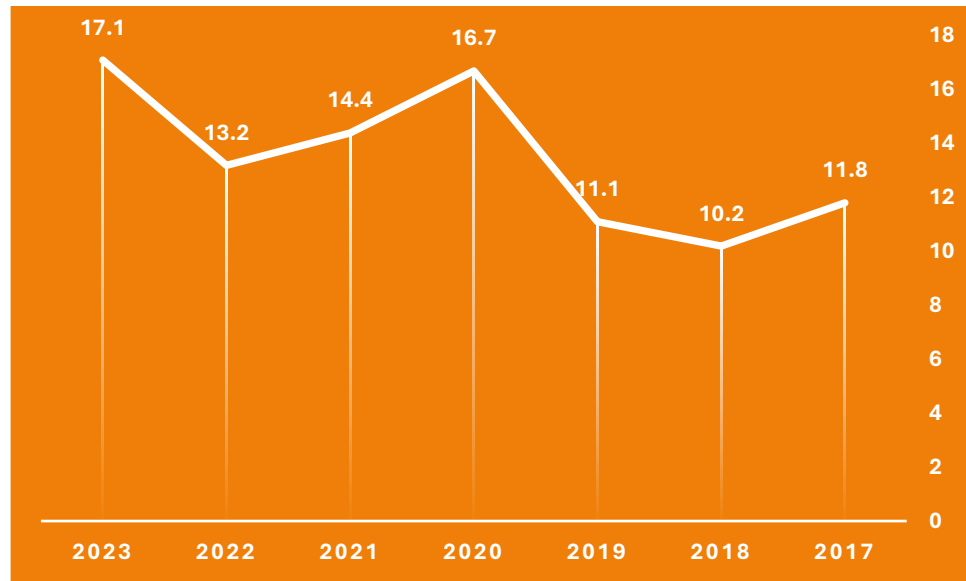


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار المالي، سنوات متنوعة.

2. نسبة ودائع للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي

يوضح شكل (2) نسبة ودائع للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت عام 2017 (11.8%) والتي تقلبت هي الأخرى حتى بلغت عام 2020 (16.7%) ولعل هذا الارتفاع النسبي يدل على اهتمام القطاع الخاص بالنشاط المصرفي وان كان في حدود ضيقة، ولكنه اخذ بالانخفاض بعد ذلك حتى بلغ عام 2022 (13.2%)، وعلى الرغم من تحديات ظروف الاقتصاد الصعبة والتحديات الدولية مارس القطاع الخاص نشاطه وان كان متخوفا من ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي لتصل نسبة ودائع للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي عام 2023 الى (17.1%).

شكل 2: نسبة ودائع القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2023-2017) (%)

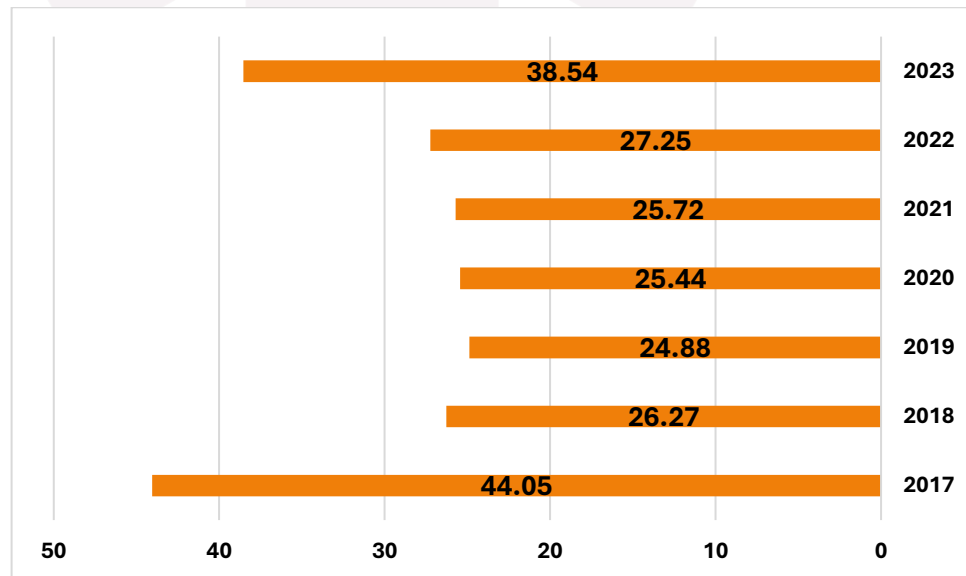


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار المالي، سنوات متنوعة.

3. تطور الكثافة المصرفية

وفق بيانات شكل (3) فإن الكثافة المصرفية في العراق خلال مدة البحث تراوحت بين (44.05) ألف نسمة لكل فرع مصرفي عام 2017 كحد أعلى و(24.88) ألف نسمة لكل فرع مصرفي عام 2019 كحد أدنى، وعلى الرغم من التقلب في قيم المؤشر لكنها لازالت أعلى من القيمة المعيارية الدولية (10.000) نسمة لكل فرع مصرفي، مما يعني ضعف المؤشر في الاقتصاد العراقي.

شكل 3: الكثافة المصرفية في العراق للمدة (2023-2017) (الف نسمة لكل فرع مصرفي)

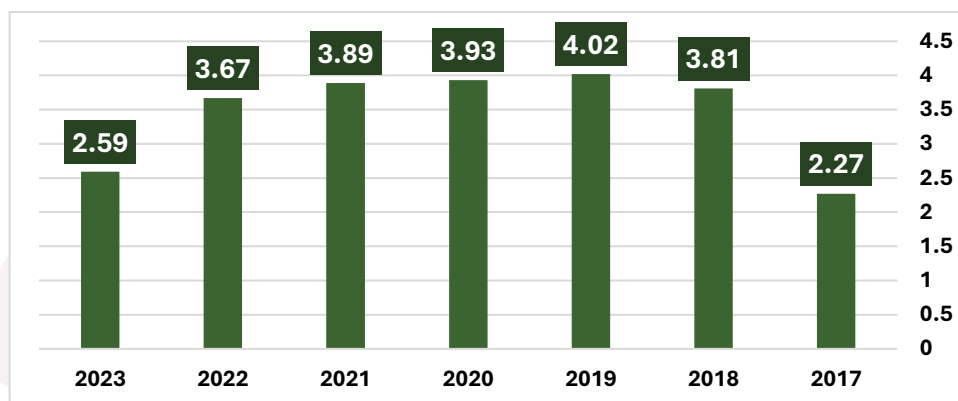


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار المالي، سنوات متنوعة.

4. تطور الانتشار المصرفي

يتضح من شكل (4) ان الانتشار المصرفي قد سجل اعلى قيمة له خلال مدة البحث والبالغة بحدود (4) مصارف لكل الف نسمة عام 2019 بمعنى فرع مصرفي واحد لكل (250) نسمة، وفي عام 2023 فقد سجل المؤشر قيمه (2.59) مصرف لكل الف نسمة بمعنى فرع مصرفي واحد لكل (400) نسمة، لذلك فان الانتشار المصرفي يؤثر ضعفا في انتشار الفروع المصرفية نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد السكان خلال مدة البحث.

شكل 4: الانتشار المصرفي في العراق للمدة (2023-2017) (فرع مصرفي لكل الف نسمة)



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار المالي، سنوات متنوعة.

5. تطور أجهزة (POC)، (POS)، و(ATM)

وفق بيانات جدول (19) فان عدد أجهزة (POC) (أجهزة السحب النقدي لدى منافذ السحب النقدي) قد بلغ عام 2017 (13.8) جهازاً وقد تطور حتى بلغ عام 2020 (62.5) جهازاً، وقد واصل تطوره حتى بلغ عام 2023 (73.8) جهازاً. اما عدد أجهزة (POS) (أجهزة نقاط البيع الالكترونية المباشرة) فقد بلغت عام 2017 (2.5) جهازاً أي بحدود (3) أجهزة فقط، وقد تطورت حتى بلغت عام 2021 (35.8) جهازاً وفي عام 2023 وصلت الى (71) جهازاً، وبالنسبة لعدد أجهزة (ATM) (أجهزة الصراف الآلي) فقد تطور هو الآخر خلال مدة البحث، اذ بلغ عام 2018 (2.3) جهازاً وفي عام 2020 وصل الى (5.9) جهازاً، وفي عام 2023 بلغ (12.4) جهازاً وان اغلب هذه الأجهزة عي تابعة للمصارف الاهلية وليس للمصارف الحكومية. ان اعداد هذه الأجهزة لازال قليلاً ولا يناسب المصارف العاملة في الاقتصاد وعدد السكان المؤمل استخدامهم لهذه الأجهزة.

جدول 1: عدد أجهزة (POC)، (POS)، و(ATM) في العراق للمدة (2023-2017) (جهازاً)

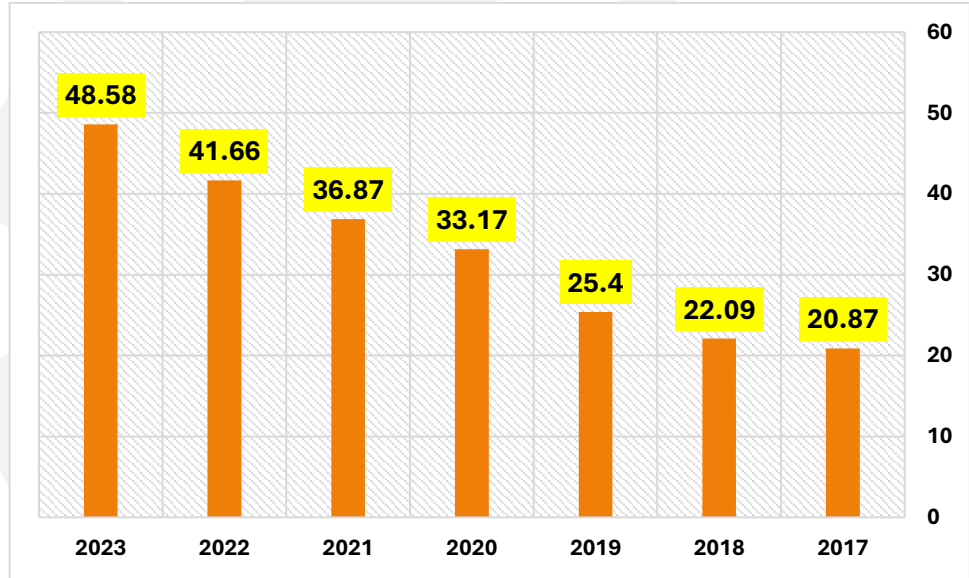
السنة	عدد أجهزة POC	عدد أجهزة POS	عدد أجهزة ATM
2017	13.8	2.5	1.8
2018	17.3	5.8	2.3
2019	52.9	10.1	4.6
2020	62.5	33.3	5.9
2021	64.9	35.8	6.7
2022	75.7	44.9	9.3
2023	73.8	71	12.4

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار المالي، سنوات متنوعة.

6. تطور المؤشر التجميعي للشمول المالي

يمثل المؤشر التجميعي للشمول المالي مدى وصول واستخدام الخدمات المالية، اذ يهدف هذا المؤشر قياس التقدم في مستوى الشمول المالي ويعكس درجة النجاح في تعزيز الشمول المالي وزيادة ثقة الافراد في التعامل مع القطاع المالي الرسمي. يتبين من شكل (5) ان المؤشر التجميعي للشمول المالي قد اتخذ مسارا تصاعديا في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث على اثر دعم البنك المركزي العراقي للشمول المالي ومتابعته لتنفيذ مراحل واليات الشمول المالي في المصارف العراقية والأجنبية العاملة في البلاد، اذ بلغ عام 2017 (20.87) وقد اخذ بالتزايد حتى بلغ عام 2020 (33.17) وقد واصل تقدمه وان كان بخطوات بسيطة حتى بلغ عام 2023 (48.58) ويعد هذا التقدم نجاح فرص تطبيق الشمول المالي في العراق على الرغم من التحديات الكبيرة التي يواجهها الجهاز المصرفي والتي تاتي في الصدارة عدم الثقة المصرفية وضعف وعي الجمهور بأنشطة القطاع المصرفي في العراق خلال مدة البحث.

شكل 5: المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للمدة (2023-2017)



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار المالي، سنوات متنوعة.

7. الدور التنموي للشمول المالي

ان خطط التنمية الاقتصادية المستدامة تحظى باهتمام صناع القرار في الحكومة الحالية لذا فانهم يحاولون تنفيذ بعضها على الرغم من التحديات التي تواجه تنفيذ هذه الخطط التنموية، وان اهم التحديات هي شحة مصادر تمويل الأنشطة والمشاريع الداعمة للأنشطة الاقتصادية عموما وصغار المستثمرين خصوصا، هنا يأتي دور واهمية الشمول المالي في تعبئة وتوجيه المدخرات المحلية صوب هذه الاتجاهات التنموية، والتي تعمل على تلطيف مناخ الاستثمار وتنويع الأنشطة الاقتصادية لحل مشكلة تركيز الريعية النفطية في الاقتصاد العراقي.

ان اهم مشاكل التنمية الاقتصادية هل تفاقم ظاهرة الفقر والبطالة وان من المؤمل اعتماد الشمول المالي لأليات وتوجهات تعمل على التخفيف من حدة الفقر وتحاول الاسهام في حل مشكلة البطالة خصوصا بين صفوف الشباب. ان اغلب مؤشرات الشمول المالي التي تم اختيارها تؤكد على الاسهام الخجول في تنشيط فعاليات الاقتصاد وانشطته المحلية، مما يعني ان التنمية الاقتصادية في العراق ستبقى تعاني من ضعف التنفيذ بسبب شحة تمويل فعاليتها ومراحل عملها في الاجل القصير والمتوسط.

الاستنتاجات

1. ان مؤشري نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة ودائع للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي قد اكدتا ضعف مساهمة القطاع الخاص في النشاط المصرفي الداعم والمحفز لانشطة القطاعات الاقتصادية في العراق.
2. كانت الكثافة المصرفية ضعيفة ودون المستوى المعياري الدولي المطلوب، وقد كان الانتشار المصرفي للفروع المصرفية هو الاخر ضعيف.
3. كان عدد أجهزة (POC)، (POS) و(ATM) عموما قليل جدا ولا يناسب اعداد وحجم المصارف الاهلية والحكومية العاملة في الاقتصاد العراقي.
4. سجل المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق تحسن ملحوظ خلال مدة البحث مما يعني بداية نجاح مساعي وتوجيهات ومتابعة البنك المركزي العراقي للشمول المالي في العراق.
5. ان مستوى الشمول المالي بدلالة مؤشرات في البحث لا يدعم التنمية الاقتصادية بشكل كبير خصوصا في ابعادها المتعددة اذ لايزال الفقر والحرمان والشرائح المهمشة في تزايد والجهل مرتفع بين صفوف السكان بأهمية الاستخدام المصرفي وتطوره الرقمي، مما يضع كافة خطط التنمية الاقتصادية في البلاد امام تحديات صعبة جدا الامر الذي يؤيد فرضية البحث.

التوصيات

1. وضع تشريعات وتنظيمات تحفز دور القطاع الخاص، وتفسح امامه المجال لتطور امكانياته لتطور النشاط المصرفي وانشطة القطاع الحقيقي.
2. البحث والمتابعة المستمرة من قبل البنك المركزي العراقي ضرورة جدا لانجاح تجربة الشمول المالي وزيادة عدد الفروع المصرفية لتتماشى مع الزيادة السكانية، وزيادة اعداد أجهزة (POC)، (POS) و(ATM) بشكل مستمر لتكفي الحاجة اليها من قبل مستخدميها، وانتشارها في كافة المؤسسات والمحال التجارية والمرافق العامة.
3. متابعة الابعاد التنموية للشمول المالي والاهتمام بها من قبل صناع القرار، بما يخدم الأجيال الحاضرة والقادمة على خطى الشمول المالي المستدام.

المصادر

محمود محمد خير الين – الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية نماذج دولية – 2019 دار التعليم الجامعي للنشر.

نسرین رجال دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي (دراسة تحليلية الجزائر للمدة 2011–2017).
محمد عبد الأمير حسن النصراوي، "أثر الشمول المالي في السيولة والربحية المصرفية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة 2011 – 2019.

GPFI, 2016, G20 Financial Inclusion Indicators.

UNCDF. (n.d.). 2022, Financial Inclusion and the SDGs. Retrieved November 19.

Ozili(a), P. (2022). Financial inclusion and sustainable development: an empirical association. Journal of Money and Business, 2 (2)

البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير الاستقرار المالي، سنوات متنوعة.

